﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: 12]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبةُ بينَ أمرِ اللهِ للملائكةِ بالسُّجودِ، وجوابِ إبليسَ المكابرِ المتغطرسِ

لمَّا كان تَرْكُ إبليسَ السُّجودَ لآدم بمنزلةِ جوابٍ عن قولِ الله: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾، فكانَ بحيثُ يتوجَّه إليه استفسارٌ عن سببِ تركِه السُّجودَ؛ جاءتْ هذهِ الآيةُ في مقامِ سؤالٍ نشأَ من حكايةِ عدمِ سجودِ إبليسَ لآدمَ[1]، وسألَ اللهُ تعالى إبليسَ، عن امتناعه عنِ السُّجود حينما أمرهُ بالسُّجود، فردَّ عليه في صَلَفٍ وغرورٍ، قائلًا: إنَّه خيرٌ من آدمَ؛ لأنَّه مخلوقٌ من نارٍ، وآدمُ مخلوقٌ من طينٍ، والنَّارُ أفضلُ وأشرف مِنَ الطِّين في رأي إبليسَ؛ لذلك لم يسجدْ لآدمَ، والأفضلُ لا يسجدُ للمفضولِ[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَنَعَكَ﴾: المنْعُ: خلافُ الإعطاء، وقد منعَ فهو مانعٌ ومنوع ومنَّاع، ومنعتُ الرَّجلَ عنِ الشَّيءِ، فامتنعَ منه، ومانعتُه الشَّيءَ ممانعةً، ومكانٌ منيعٌ، وقد مُنع بالضَّمِّ مناعةً، وفلان في عزٍّ ومَنَعَة بالتَّحريك، وقد يُسَكَّن[3]، قال الفرزدق:

وَجَدِّي الَّذِي مَنَعَ الوَائِدَاتِ *** وَأَحْيَا الوَئِيدَ فَلَمْ يُوأَدِ[4]

ويقال: المنعُ: هو الحجزُ بينَ شيئين، أو أنْ يُحالَ بينَ المرادِ ومريدِه، دون الوصول إليهِ، فيصدُقُ بمنعِ الإعطاءِ؛ لأنَّ الحاجزَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/39.
(2) أسعد حومد، أيسر التّفاسير، ص: 967.
(3) الجوهريّ، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: (منع).
(4) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (وأد).

يحجِزُ بينَ المعطِي والعطيَّةِ، ومنه رجلٌ مانعٌ ومنَّاعٌ، أي: بخيلٌ، وَرجلٌ منيعٌ: لَا يُخْلَصُ إِلَيْهِ، وَفُلَانٌ فِي عزٍّ وَمَنَعَة فِي قومِه، أي: يمنعونَه ويحمونَه، و﴿مَا مَنَعَكَ﴾ في الآيةِ بمعنى: ما الَّذي حالَ بينكَ وبينَ السُّجودِ؟ أو بمعنى: ما حملكَ على تركِ السُّجود؟[1].

2) ﴿أَمَرْتُكَ﴾: منَ الجذر اللّغويّ (أمر)، والأمرُ بمعنى طلبِ حصولِ الفعلِ، هو ضدُّ النَّهي، وجمعُهُ: أَوَامِرُ؛ فَرْقًا بَيْنَهُ وبينَ الأمر بمعنى الْحَالِ، ويجمع: أُمُورٌ، والأصلُ في الأمر أن يدلَّ على عُلُوِّ الآمرِ، ونفاذِ أمرِه، ومنه الأميرُ، أي: ذو الأَمْر، وهو الَّذي له أنْ يطلبَ استحداثَ أشياءَ أو عملَها، و﴿أَمَرْتُكَ﴾ في الآية، بمعنى: الأمرِ الواجبِ النَّفاذ[2]، قال الشَّاعر:

أمرتُك الخَيرَ فافعَل ما أُمِرْتَ به *** فقد تركْتُك ذا مالٍ وذا نَشَب[3]

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

قال تعالى مُنكِرًا على إبليسَ تَرْكَ السُّجود، ومؤنِّبًا له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾؟ قال إبليس: أنا أفضلُ منه خَلْقًا؛ لأنَّك خلقتَني من نَّار، وخلقتَ آدمَ من طينٍ، فرأى أنَّ النَّار أشرفُ منَ الطِّين، والقول منَ اللّه لإبليسَ "إنكارٌ عليه، وتوبيخٌ له، واستخراجٌ لكفره الَّذي كان يُخفيه، بما يبدي من جوابه؛ ليعلم الخَلقُ سببَ طردِه"[4].

توبيخُ إبليسَ على فعلِهِ المشهودِ، وتعاليه على أمرِ ربِّهِ بالسُّجودِ

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الاستئنافِ البيانيِّ في الآية الكريمة:

فصَّلَ في قوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، موردًا الكلامَ على طريق الاستئنافِ البيانيِّ، مَسوقًا للجوابِ عن سؤالٍ

تشويقُ السَّامعِ واستدراكُ إصغائِهِ لما هو مهمٌّ

(1) الأزهري، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (منع).
(2) الفيّوميّ، المصباح المنير، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (أمر).
(3) الخطّابيّ، غريب الحديث: 1/243.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور: 7/364.

نشأَ من حكايةِ عدم سجودِه، كأنَّه قيلَ: فماذَا قالَ اللّه تعالى حين أعرضَ عنِ السُّجود، وعدم امتثالِه لأمرِ اللّه تعالى؛ تشويقًا للسَّامع إلى خبره، واستدرارًا لإصغائه لما هو مهمٌّ في الكلام، فكان الجوابُ: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[1]، والمعنى: "﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، أي: ما صرفك إلى أن لا تسجدَ؟ كما قال القاضي: "ذكرَ اللّهُ المنعَ، وأراد الدَّاعي، فكأنَّه تعالى قال: ما دعاك إلى أن لا تسجدَ لآدم؟ لأنَّ مخالفة أمر اللّه تعالى حالةٌ عظيمة، يُتَعجَّب منها، ويُسأَل عنِ الدَّاعي إليها"[2].

براعةُ الالتفاتِ:

توبيخُ إبليسَ بالإنكارِ عليه، والتَّنبيهُ على عظمِ مخالفتِه

قولهُ تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ انتقلَ فيه من صيغةِ التَّكلُّم في الآية السَّابقة إلى صيغة الغيبةِ على طريق الالتفاتِ، وهو من مجيءِ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظَّاهرِ؛ إذ كان مقتضاهُ أن يقولَ: (قلنا)، وفي الالتفاتِ مِنَ التَّكلُّم إلى الغَيبةِ نُكتٌ لطيفةٌ، وهي تحويلُ مقامِ الكلامِ؛ إذ كان المقامُ مقامَ أمرٍ للملائكةِ ومَن في زمرتهم، فصار مقامَ توبيخٍ لإبليسَ خاصَّةً، ولتنبيهِ السَّامعِ على سببِ مخالفةِ إبليسَ أمرَ اللّهِ تعالى، وأيضًا: لمَّا كانت مخالفةُ الملكِ العظيم أمرًا مهولًا؛ عُدِلَ عنَ التَّكلُّم إلى الغَيْبة؛ زيادةً في الإنكارِ على إبليس، وإشعارًا بهولِ مخالفة أمرِ اللّه، وبالالتفات ظهرَ وجهُ مجيء الكلام على طريق الاستئنافِ البيانيِّ؛ إذ لا وجهَ لتقديرِ السُّؤالِ على وجه المخاطبةِ، وفيه فائدةٌ أخرى؛ هي الإشعارُ بعدم تعلُّقِ المحكيِّ بالمخاطَبينَ مِنَ الملائكة، كما في حكاية الخلْقِ والتَّصويرِ[3].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/216، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 8/342.
(2) محمّد بن عمر نووي الجاويّ، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: 1/363.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/216، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/39.

بلاغةُ الاستفهامِ المجازيِّ في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾:

استخراجُ كُفْرِ إبليسَ الَّذي كان يُخفيه؛ ليعلمَ الخلقُ سببَ طردِهِ

جاءَ الاستفهامُ في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ على طريقِ المجازِ؛ إنكارًا على إبليسَ، والغرضُ منه توبيخُ إبليسَ وتقريعُه، وليَسْتَخرجَ كفرَهُ الَّذي كانَ يُخفيه، بما يُبدي مِن جوابِه؛ لِيعلمَ الخلقُ سببَ طردِه[1]، و﴿مَا﴾: اسمُ استفهام، في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، وجملةُ ﴿مَنَعَكَ﴾ في محلِّ رفعٍ خبرُها، والمعنى: أيُّ شيءٍ منعك؟ ومَفادُ السُّؤال: "﴿مَا مَنَعَكَ﴾؟ محمولٌ على (ما حملكَ، وما دعاك؟) مجازًا أو تضمينًا، وقال الرَّاغب: "المنعُ ضدُّ العطيَّة، وقد يقال في الحماية، والمعنى: ما حماكَ عن عدم السُّجود، ولا يخفى أنَّ السُّؤال عنِ المانع مِنَ السُّجود، مع علمه به، للتَّوبيخ، ولإظهار معاندتهِ وكُفْرِهِ وكِبرِهِ وافتخاره بأصله، وتحقيرِهِ أصلَ آدمَ عليه السلام"[2].

مناسبةُ مجيءِ الكلامِ على طريقةِ الاستفهامِ الإنكاريِّ:

الاعـتراضُ على أوامـرِ اللـه من عظائمِ الأمور

وناسبَ مجيءُ الكلامِ على طريقةِ الاستفهامِ الإنكاريِّ أيضًا؛ لإظهار معاندةِ إبليسَ باعتراضه على اللّه تعالى، وتكبُّرِه على الأمرِ الإلهيِّ، وافتخارِه بأصلِه، وازدرائه لأصلِ آدمَ، وللإيذانِ بأنَّه خالفَ أمرَ ربِّه، مُعتقدًا أنَّه غيرُ واجبٍ عليه، ولتعظيم شأنِ الاعتراضِ على اللّهِ سبحانه[3]، ومعلومٌ أنَّ أوَّل من قاس أمر الدِّين برأيه إبليسُ، قَالَ جَعْفَر: "فَمن قَاس أَمرَ الدّين بِرَأْيِهِ؛ قرنه اللّهُ تعالى يوم القيامة بإبليس؛ لِأَنَّهُ اتَّبعهُ بالقياس"[4]، ولا غروَ أن يكون الاستفهامُ إنكاريًّا؛ لأنَّ الفعل مُستَنكرٌ، ولم يكن إبليسُ جاهلًا، بل كان عارفًا بوحدانيَّة اللّه، ومُدركًا لمَغَبَّة المخالفة للأوامر الإلهيَّة، وقد أضلَّه اللّه على علمٍ، فغلبت عليه شِقْوتُه، فأودتْ به، وقد عبَّر القرآن عن معرفة

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/364.
(2) جمال الدّين القاسميّ، محاسن التّأويل: 5/12.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/89.
(4) السّيوطيّ، الدّرُّ المنثور: 3/425.

إبليسَ بالعواقب، بما يقولهُ لِمَن يُغرِّر بهم، بعد انجلاءِ الحقِّ، وزهوقِ الباطل، يوم يُبعثُ النَّاسُ لربِّ العالمين، بما نَصُّه: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ﴾ [إبراهيم: 22].

نكتةُ التَّعبيرِ بقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾؟

توبيخُ إبليسَ على كبريائِه الَّتي حالت بينَهُ وبينَ الانصياعِ لأمرِ اللهِ

المنعُ: هو أنْ يُحالَ بينَ المرادِ ومُريدِه، ولمَّا كانَ المنعُ يدلُّ على الرَّغبةِ في الحصولِ على الشَّيءِ، والتَّنافسِ فيه؛ أفادَ الكلامُ الإنكارَ على إبليسَ، وتوبيخَه وتقريعَه؛ إذْ فوَّتَ الامتثالَ لأمرِ اللهِ فيما كان ينبغي أن يتنافسَ إبليسُ في سُرعةِ امتثالِه لأمرِه تعالى، فأشعرَ الكلامُ أنَّ الَّذي منعَ إبليسَ من سجودِه؛ ما أضمرَه في نفسِه، ممَّا هو أعظم عندَه مِنَ الامتثالِ لأمرِ اللهِ تعالى، فيكون تمهيدًا لذكرِ سببِ المنعِ المؤهِّل، لاستحقاقِه العقابَ بالهبوطِ[1]، وإنَّما ذُكِرَ المنع؛ لأنَّه أقوى دلالةً على معنى الإنكارِ من غيرِه، ونظيرهُ قولهُ تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ٩٢﴾ [طه: 92][2]، "و(لا): مزيدةٌ للتَّنبيه على أنَّ الموبَّخ عليه تَرْكُ السُّجود، ولتوكيدِ معنى الفعل الَّذي دخلت عليهِ وتحقيقِه، كما في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: 29]، كأنَّه قيلَ: ليتحقَّقَ عِلْمُ أهل الكتاب، وما منعك أن تُحقِّقَ السُّجود، وتُلْزِمَهُ نفسَك"[3].

التَّنوُّعُ بين التَّضمينِ والمجازِ المرسلِ في ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾[4]؟

المنعُ أقوى دلالةً على الإنكارِ في السِّياقِ من غيرِه مِنَ الصِّيَغ

في قولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ يحتملُ الكلامُ أن يكونَ على تضمينِ الفعل

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 1/297.

(2) الرّاغب، المفردات: (منع)، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 14/207، والسّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 376.

(3) جمال الدّين القاسميّ، محاسن التّأويل: 5/12.

(4) في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾: هذهِ العبارةُ من براعةِ بلاغةِ القرآنِ؛ لإفادتِها معانيَ كثيرةً متنوِّعةً مناسبةً لسيَاقِ الكلامِ مع وجازتِها، وبيانُ الأمر: أنَّ (لا) تحتملُ أن تكونَ على أصلِها؛ لتفيدَ النَّفيَ، وتحتملُ أن تكونَ زائدةً، ففي الكلام توجيهاتٌ بلاغيَّةٌ متنوِّعةٌ، تظهر في المباحث اللَّاحقة.

﴿مَنَعَكَ﴾ معنى: اضطرَّك، أو يكونَ المنعُ مجازًا عن الاضطرارِ، و(لا) قرينةٌ على المجازِ؛ فإنَّ الممنوعَ عنِ الشَّيء مضطرٌّ إلى خلافِه، فيكونُ مِنَ المجازِ المرسلِ باعتبار المآلِ، وتكونُ (لا) على أصلِها في النَّفي في الحالتين، وبيانُه: أنَّه لمَّا كان الممنوعُ عنِ الشَّيءِ مضطرًّا إلى خلافِ ما مُنِعَ منه، جاء بـ (لا) لمناسبة الكلامِ، فكأنَّ (مَنَعَ) تضمَّنَ معنى الاضطرارِ، والمعنى: ما منعكَ مِنَ السُّجودِ، واضطرَّكَ إلى تركِه؟ أو يكونُ على المجازِ المرسل، والمعنى: ما اضطرَّك إلى ألَّا تسجدَ[1]، ويُحتمَل أنْ يكونَ ﴿مَنَعَكَ﴾ مرادًا به (حَمَلَك)، أو (دعاك)، وتكونَ (لا) على أصلِها في النَّفي كذلك، وهي قرينةٌ على المجازِ كذلك، وبيانُه: أنَّه لمَّا كانت مخالفةُ أمرِ اللهِ تعالى حالةً عظيمةً، يُتعجَّب منها، ويُسألُ عنِ الدَّاعي إليها، والسَّببِ في الأمرِ، جاء بهذا الأسلوبِ، والمعنى: ما دعاك إلى ألَّا تسجدَ؟ أو ما حملَكَ على تَرْك السُّجود؟ فذكر المنعَ وأراد الدَّاعيَ أو الحاملَ، ويكونُ الفعلُ موصولًا إلى المفعول بحرف الجرِّ (إلى) في الحالتين، وإنّما ذُكِرَ المنعُ؛ لأنَّه أقوى دلالةً على معنى الإنكارِ من غيره، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ۝٩٣﴾ [طه: 92 - 93][2].

بلاغةُ اعتبارِ القرائنِ الدَّالَّةِ على المعنَى في ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾:

لمَّا كانَ الاستفهامُ على سبيلِ الإنكارِ؛ أفادَ مجيءُ (لا) السُّؤالَ عن سببِ تركِ السُّجود، مع اعتبارِ القرائنِ الدّالَّةِ على وجوبِ امتثالِ أمرِ اللهِ تعالى، والمعنى: أيُّ شيءٍ منعكَ عن تركِ السُّجودِ، مع أنَّه لا يوجدُ أيُّ مانعٍ منه ويكونُ الفعلُ على أصله في تعلُّقِه بالمفعولِ بحرف

لا مانعَ لإبليسَ مِنَ السُّجودِ لآدمَ سوى التَّأبِّي والغَطرسةِ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/325، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/7، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 8/343.

(2) الرّاغب، المفردات: (منع)، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 14/207، والسّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 376.

الجرِّ (مِن)، فيكون المعنى كقول القائل لـمَنْ ضربه ظُلمًا: ما الَّذي منعكَ مِن ضَرْبي، أَدِينُكَ، أم عقلُك، أم حياؤك؟ والمعنى: أنَّه لم يوجد أحدٌ هذه الأمور، ومع هذا ما امتنعتَ مِن ضَرْبي[1]، والمعنى: هل منعكَ كبرياؤك؟ أم نُكْرانُك؟ أم حسبتَ نفسكَ مِنَ الملائكة العالين، الَّذين لا يشملهم الأمرُ؟ وعلى القياس: لا يوجد شيءٌ من هذا، ومع ذلك رفضتَ السُّجود لآدمَ كما أمرتُك.

سرُّ تأكيدِ المعنى وتقريرِه بزيادةِ ﴿أَلَّا﴾ في ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾:

لا تـزادُ (لا) إلَّا في أمـرٍ عظيمٍ شـأنُـه، مـمَّـا ينبغي التَّنبُّه له

لـمَّا كانت هذهِ العبارةُ قد صرَّحت بعدمِ سجودِه؛ كان المعنى غيرَ مُلْبسٍ بإدخالِ (لا) في قوله: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾، فتكون (لا) زائدةً، ولا تزاد (لا) إلَّا في أمرٍ عظيمٍ شأنُه، ممَّا ينبغي التَّنبُّه له، فأفادت (لا) توكيدَ معنى الفعل الذي دخلت عليه وتحقيقَه، وبيانُه: أنَّه لـمَّا كان قوله تعالى: ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، بمعنى: أمري لك بالسُّجود أُوجِبُه عليك إيجابًا، وأُحَتِّمُه عليك حتمًا؛ ناسب أن يأتيَ في سياقِه ما يُحقِّق هذا الإيجابَ، كأنَّه قيلَ: وما منعكَ أن تُحقِّقَ السُّجودَ، وتُلزمُه نفسَك، إذْ كان أمري لك حتمًا وإيجابًا؟ فكانت (لا) مُؤكِّدةً معنى الفعلِ: ﴿تَسْجُدَ﴾ الَّذي دخلت عليه، ومُنبِّهة على أنَّ المُوَبَّخ عليه تركُ السُّجود[2].

مناسبةُ اقترانِ (لا) النَّافيةِ بلفظِ ﴿مَنَعَكَ﴾ في ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾:

ذِكْرُ (لا) النَّافية أفاد التَّوسُّع في المعنى

يُحتمل أن يكونَ مجيءُ لفظِ (لا) لِمَا ناسبه مِن لفظِ المنع في السِّياق، فتكون (لا) على أصلها في النَّفي؛ لتفيدَ تأكيدَ الدَّلالةِ على الإنكارِ والامتناعِ مِنَ الفعلِ، والإقدامِ على التَّرك، فيكون كأنَّه قيل: ما منعكَ مِنَ السُّجود وحَمَلكَ على تَرْكه؟ في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 14/207، والنّيسابوريّ، غرائب القرآن: 3/207.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/89، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/7، وأبو حيان، البحر المحيط: 5/17، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 8/343.

تَسْجُدَ﴾، فأفادَ التَّعبيرُ بـ(لا) هنا معنيين، ولو حُذِفت (لا) لأفاد الكلامُ معنًى واحدًا[1].

الإنكارُ على إبليسَ بتركِ السُّجود بالاستفهامِ عن سببِ عدمِ السُّجود:

تأرجُحُ (لا) بين الزِّيادة والأصالةِ في هـذه الآيـةِ الكريمةِ

قولهُ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، لنا أن نسألَ: كيف يكونُ الإنكارُ على إبليسَ بترك السُّجود، بالاستفهامِ عن سبب عدم السُّجود؟ يجيبُ المفسِّرون على هذا بأجوبة كثيرة؛ منها: القول بأنَّ (لا) النَّافية زائدةٌ، وهو أرجحُ الآراءِ عندهم، والقولُ بزيادة اللَّام لا معقول له إلَّا – عند القائلين به – أنَّه يسوِّي النَّظم القرآنيَّ، ويمنعُ اضطرابَ المعنى، أو فسادَه! ولا يشفعُ لهذا القولِ ما جاؤوا به من شواهدَ مِنَ الشَّعر العربيِّ بزيادةِ حرف النَّفي (لا) عند الشُّعراء، فالقرآن حُجَّة على الشِّعر، وليس الشِّعر حُجَّة على القرآن، والقرآنُ لا علاقةَ له بالضَّرورات الشِّعريَّة الَّتي تُجيزُ للشَّاعر ما لا يجوز لغيره، ثمَّ إنَّ القرآن ليس من قول بشرٍ حتّى تحكمه الضَّرورةُ، وتلتمسَ لقائلهِ المعاذيرَ، ولكنَّه كلامُ اللهِ الَّذي وُصِفَ بأنَّه: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: 42]، قال صاحبُ (التَّفسير القرآنيُّ للقرآن): "وإذن فحرفُ النَّفي (لا) حرفٌ أصيل، هو من صميمِ النَّظم القرآنيِّ في الآيةِ الكريمةِ، له مكانهُ مِنَ الإعجازِ الَّذي تحملُه الآيةُ الكريمةُ، ولو حُذِفَ؛ لحُذِف معه بعضُ ما في الآيةِ من إعجازٍ"[2].

دلالةُ المصدرِ المؤوَّلِ ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ في سياقِ الآيةِ الكريمة:

استمرارُ إبليسَ على تمرُّده، مع علمِه إنكارَ اللهِ عليهِ ذلك الفعلَ

عُبِّر بالمصدرِ المؤوّلِ؛ للدَّلالةِ على أنَّ الإنكارَ على مطلقِ تركِه للسُّجودِ، من غيرِ نظرٍ إلى طولِ السُّجودِ أو قِصَرِه، أو أيِّ وصفٍ آخرَ مقيِّدٍ للسُّجودِ، وللإشعارِ باستمرارِ إبليسَ على عدمِ الامتثال، وأنَّه

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/364.

(2) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 4/372.

لن يسجدَ لآدمَ، وإنْ علمَ إنكارَ اللّه على عدمِ امتثالِه، لِمَا تدلُّ عليه (أنْ) الدَّالَّة على الاستقبالِ معَ الفعلِ المضارع.

سرُّ التَّعبير بالمضارع ﴿تَسْجُدَ﴾:

في قولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ جاء الفعلُ بصيغةِ المضارعِ؛ لتصويرِ الحالةِ القبيحةِ لإبليسَ، في تركِ السُّجود بعدَ أن أمرَه اللّه تعالى به، وهو قادرٌ عليه، زيادةً في توبيخِه وتقريعِه؛ لتحذيرِ النَّاس منه، والسُّجود للّه غايةُ العبوديَّة له، وقد أمر اللّهُ به الملائكةَ، وتقرَّب به الأنبياءُ والرُّسل المكَرَّمون إلى اللّه، ولا سجودَ في الكونِ إلَّا للّهِ، فإذا تمحَّض السُّجودُ للخالق؛ رَفَعَ عنِ المخلوق حَرَجَ السُّجود للمخلوق، ووجَّهَ خضوعَهُ للّهِ وحده دون سواهُ.

تصويرُ قبحِ امتناعِ إبليسَ عنِ السُّجود زيادةٌ في تقبيحِ حالِهِ

دلالةُ ﴿إِذْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾:

جاءُ ظرفُ الزَّمان ﴿إِذْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ للدَّلالةِ على أنَّ الإنكارَ على إبليسَ في تركِهِ السُّجودِ كان في وقتِ أمرِ اللّهِ له به، والمعنى: "ما منعَكَ مِنَ السُّجود في وقت أمري إيَّاكَ به"[1]، ولمَّا كانت ﴿إِذْ﴾ هنا مشعرةً بالتَّعليلِ؛ أفادت أنَّ الإنكارَ عليه بسببِ عدمِ امتثالِه لأمر اللّه، وليس لخُصوصيَّة تركِ السُّجودِ لآدمَ.

علَّةُ الإنكارِ على إبليسَ عدمُ الامتثالِ للآمِرِ، وليس تَرْكَ السُّجودِ لآدمَ عليه السلام

نكتةُ التَّعبيرِ بلفظِ ﴿أَمَرْتُكَ﴾:

أفاد التَّعبيرُ بقولِهِ: ﴿أَمَرْتُكَ﴾ في قولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ تأكيدَ الأمرِ بالسُّجودِ لإبليسَ؛ ليدلَّ على أنَّ ما أمرَه بهِ على الحقيقةِ لا على المجازِ، وللإشعارِ بأنَّ اللَّعينَ لمَّا لم يسجدْ، بقيَ أمرُ الامتثالِ عليه مستمرًّا، فيقتضي استمرارَ العقوبةِ واللَّعنِ.

امتناعُ إبليسَ استمرارٌ للعصيانِ، وهو يقتضي استمرارًا للعقوبةِ

مناسبةُ تجريدِ الخبرِ عنِ الجمعِ في قولِه: ﴿أَمَرْتُكَ﴾:

لمَّا تجرَّدَ الخبرُ عن جمعِ المخاطبينَ؛ ليكونَ لِلمفرد المخاطَب،

(1) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/264.

بتوجيهِهِ هنا إلى إبليسَ، مع أنَّ الأمرَ بالسُّجودِ موجَّهٌ إلى الملائكةِ أيضًا، وليس له وحده؛ لكن حين تجرَّدَ الخبرُ لإبليسَ وحدَهُ؛ دلَّ على التَّغليظِ عليهِ، ولِتصويرِهِ في صورةِ مَنْ خَصَّه اللهُ بالأمرِ فعصاهُ، وفيهِ منَ التَّقريعِ والتَّوبيخِ له ما فيه[1].

إبـــرازُ إبـليـسَ في صـــورةِ مَـنْ خصَّهُ اللهُ بالأمرِ فعصاهُ

توجيهُ المتشابِهِ اللَّفظيِّ:

قالَ في هذه السُّورةِ: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ من دونِ نداءٍ لإبليسَ اللَّعينِ، وقالَ في سورةِ (ص): ﴿يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ﴾ [الآية: 75] وفي (الحِجْر): ﴿يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ﴾ [الآية 32]، فَحُذِف المنادى في هذه السُّورةِ لقُربِ مُضيِّ ذِكْرِهِ هنا، في قولِه: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، فلم يحتجْ إلى إعادةِ اسمِ إبليسَ اللَّعينِ بالنِّداء[2].

لـمَّا قَـرُبَ الذِّكرُ في (الأعـــراف) حُـــذِف نـــداءُ إبـليـسَ، بينما ذُكِـــرَ في آيتي (ص) و(الحجر)

أدمجَ إبليسُ في معصيةٍ واحدةٍ ثلاثَ معاصٍ، فاستحقَّ اللَّعنةَ:

قالَ اللهُ تعالى هنا: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، وقال في سورةِ (الحِجْر): ﴿قَالَ يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ٣٢ قَالَ لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ لِبَشَرٖ خَلَقۡتَهُۥ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾، وفي سورة (ص): ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾، فذَكَرَ لفظ ﴿مَنَعَكَ﴾ في سورة (الأعراف وص)، ولم يَذكرْهُ في سورة (الحِجْر)، كما أنَّهُ جمع بين لفظِ المنع، ولفظِ (لا) في سورة (الأعرافِ)، فقال: ﴿أَلَّا تَسۡجُدَ﴾، وفي سورة (ص)، ذكر ﴿أَن تَسۡجُدَ﴾ [ص: 75] من غير (لا)، وأمَّا في سورةِ (الحِجْر)؛ فذكرَ ﴿أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ٣٢﴾ [الحجر: 32]، وبيانُ أسرارِ هذه المتشابهاتِ، هو أنَّهُ في سورة الأعرافِ قالَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾؛ لِيتوسَّلَ إلى تصريحِ إبليسَ بخيريَّته، ومقارنتِهِ بين خَلْقِه وخلقِ آدم،

معاندةُ القُدْرةِ بـالـعـصـيـانِ والتَّطاولِ تؤولُ إلى الـلَّـعـنـةِ والهلاكِ

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/362.
(2) النيّسابوريّ، غرائب القرآن:/216.

الَّذي يدلُّ على تكبُّره وعتوِّه، فناسبَ قوله: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، بعدَ أن تقدَّم في هذه السُّورة ذكرُ خَلْقِ الإنسان وتصويره، من غير ذكر المادَّة الَّتي خُلق منها، فاستوفى ذكر المادَّتين، وبنى على ذلك ما توهَّم من فضل النَّار على الطِّين، ولهذا جاء ما في سورة (ص) موافقًا لما في آية الأعراف، إذ صرَّح بخيريَّته وأفضليَّته، فقال ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ٧٦﴾ [ص: 76]، وأمَّا آيةُ الحِجْر؛ فقد تقدَّمَ قبلها قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ﴾، إلى قوله: ﴿فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ٢٩﴾ [الحجر: 26 - 29]، فأشارت الآيةُ بظاهرها إلى أنَّ إبليسَ مِنَ الملائكةِ، وقد نطقتِ الآيةُ أنَّ الملائكة همُ المأمورون بالسُّجود، فقيل: (معهم)، إذ هو ليس منهم، وبحسب ذلك استُؤنِفَ نداؤه، فقيل: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ٣٢﴾ [الحجر: 32]، ولم يقل: (ما منعك؟)؛ لأنَّ ذلك لو قيل، كان يقتضي أنَّه منهم، ولم يكن ليناسب ما أشار إليه صدرُ الكلام، من أنَّه ليس منهم، فنُودي باسمِهِ المشعر بطردِه، ومغايرته لهم، فقيل: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ﴾، فتناسب أيضًا ما ورد في الحِجْر من تبيينِ خَلْقِ إبليسَ مِنَ النَّار، وفصلِهِ مِنَ الملائكة ما أعقبَ بهِ من محكيِّ قولِه: ﴿لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ لِبَشَرٖ خَلَقۡتَهُۥ مِن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ ٣٣﴾ [الحجر: 33]، واحتقارِه مادَّةَ الطِّين، وتفضيلِه مادَّةَ النَّارِ عليها، ثمَّ إنَّه قال في سورة (ص): ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: 75]، فكان اختلافُ العبارات عند الحكايةِ دالًّا على أنَّ اللَّعينَ قد أدمج في معصيةٍ واحدةٍ ثلاثَ معاصٍ: مخالفةَ الأمر، ومفارقةَ الجماعة، والإباءَ عنِ الانتظام في سلكِ أولئك المقرَّبين، والاستكبارَ مع تحقيرِ آدمَ عليه السلام، وقد وُبِّخ حينَئذٍ على كلِّ واحدةٍ منها، لكن اقتُصر عند الحكاية في كلِّ موطنٍ على ما ذُكِر به، اكتفاءً بما ذُكِر في موطن آخر؛ إشعارًا بأنَّ كلَّ واحدةٍ منها كافيةٌ في التَّوبيخ، وإظهارِ بطلان ما ارتكبَه[1].

بلاغةُ الاستئنافِ البيانيِّ في جملة ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾:

لـمَّا كان سؤالُ اللهِ لإبليسَ على سبيلِ الإنكارِ والتَّوبيخ على اعتراضِه على الله تعالى، في أن أمرَه بالسُّجودِ، وإنكارُه تعالى على تركِه السُّجودَ، وعدمِ امتثالِه لأمرِه سبحانه؛ جاء

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/216.

الكلامُ مَسوقًا للجوابِ عن سؤالٍ مفادُه: فماذا قال إبليس اللَّعين عندَ ذلك؟ فقيل: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، فَنُزِّلَ الكلامُ منزلةَ مَن يَسأل عَمَّا أجاب به إبليسُ، فإنَّ مَنْ يسمعِ السُّؤالَ؛ يتشوَّقُ لمعرفةِ الجوابِ[1].

جـوابُ إبليسَ المُدرَجُ، يقتضي تـنـزيـلَ الـكـلامِ منـزلـةَ الـسُّـؤالِ المقدَّرِ

مجيءُ الجوابِ على خلافِ مقتضى الظَّاهرِ في ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾:

جوابُ إبليسَ اللَّعينِ في قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، ليس عمَّا سُئِلَ عنه، فلم يطابق جوابُه السُّؤالَ، فكان على خلافِ مقتضى الظَّاهر؛ لأنَّ قولَه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، إنَّما هو جوابُ (أيُّكما خيرٌ)، ولكنَّه جاء بكلامٍ يتضمَّنُ الجوابَ والحُجَّةَ عليه، فكانَ الظَّاهرُ أن يقولَ في الجوابِ: منعني كذا، فجاءَ الجوابُ بطريقةِ استئنافِ قصَّةٍ أخبرَ فيها عن إنكاره الأمرَ، واستبعادِهِ لأن يكونَ مثلُه مأمورًا بالسُّجودِ لمثلِ آدمَ، وأخبرَ فيها كذلكَ عن نفسِه بالفضلِ على آدمَ، وبعلَّةِ فضلِه عليه؛ وهو أنَّ أصلَه من نارٍ، وأصلَ آدمَ من طينٍ، فكأنَّه قالَ: المانعُ أنِّي خيرٌ منه، حينَ خلقتني من نارٍ، وخلقتَهُ من طينٍ، وإذا كانَ كذلك، فالنَّاشئُ مِنَ الأفضل لَا يَسْجُدُ للمفضولِ، فكيف يحسُنُ أن يؤمَرَ به، فسُلِكَ في الكلامِ الإيجازُ البليغُ[2].

تعاظَمَ إبليسُ، واستنكفَ عنِ السُّجودِ لآدمَ، فطالتهُ اللَّعناتُ

مناسبةُ التَّعبيرِ بالجملةِ الاسميَّةِ في قولِهِ: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾:

أفادتِ الجملةُ الاسميَّةُ في قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ ثبوتَ مضمونِ الجملةِ، وهي تُفْصِحُ عن معنى: أنَّ إبليسَ قَصَدَ إثباتَ خيريَّتِهِ على آدمَ، وأنَّها أمرٌ دائمٌ؛ تعنُّتًا منه، "فقد أمرهُ اللهُ ﷻ بالسُّجود، وكان عليه أن يمتثلَ لهذا الأمرِ، وأن يسجدَ كما سجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون، أمَّا التَّردُّد في الامتثال لهذا الأمرِ، أو النُّكوصِ عنهُ، فهو

قَـصَـدَ إبليسُ إثباتَ أفضليَّتِهِ على آدمَ، وأنَّها مـتـأصِّـلَـةٌ فيهِ ودائمَةٌ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم 4/373.

(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 9/45، والزّمخشريّ، الكشّاف: 2/90، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/379، وأبو حيّان، البحر المحيط: 5/17.

عصيانٌ صريح للّه، وتحدٍّ وَقاحٍ لأمره، لا تقوم لصاحبه حُجَّةٌ، ولا يُقبل منه قول"[1].

جملتا الخَلقِ بين عطفِ البيانِ والاستئنافِ البيانيّ:

تمادي إبليسَ في عتوِّهِ وتمرُّدِهِ، يُرديهِ في العاجِلَةِ، ويُزري به في الآجلَةِ

لمَّا كانت جملة: ﴿أَنَاْ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، فيها إجمالٌ في المعنى، أفادت جملةُ: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، بمجموع المعطوف عليه والمعطوف، معنى عطفِ البيانِ في الكلامِ، على معنى اتِّحادِ المَقول، ولهذا جاءتِ الجملةُ بطريقة كمال الاتِّصال[2]؛ لتفيدَ الإيضاح والتَّبيين، لقوله: ﴿أَنَاْ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، من حيثُ إنَّه حينَ ذكرَ خيريَّتَه الَّتي تحتملُ أوصافًا كثيرة، ذكرَ وصْفَ النَّشأةِ الَّذي يكونُ أظهرَ وصفٍ، معَ عدمِ تقصِّيهِ عن موصوفِه، تماديًا في عُتوِّه وتمرُّدِه، فقولُه: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، بمنزلةِ عطفِ البيانِ مِنَ الإجمالِ في قوله: ﴿أَنَاْ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، كما تحتملُ أنْ تكونَ جملتا المعطوفِ والمعطوفِ عليه استئنافًا بيانيًّا، كأنَّ سائلًا سأل لماذا أنت خيرٌ منه؟ فقال: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾، فهي على معنى التَّعليلِ، والتَّقديرُ: لأنَّك خلقتني من نارٍ، وخلقْتُه من طينٍ[3].

نكتةُ التَّعبيرِ بالفعليَّة في: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾:

تصوُّرُ إبليسَ أنَّ أفضليَّتَه على آدمَ أمرٌ مقطوعٌ به أزلًا

عُبِّرَ بالجملةِ الفعليَّةِ الماضويَّةِ في: ﴿خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾؛ للإشعارِ بتحقُّقِ أفضليَّته على آدم - كما زعم اللَّعين - وأنَّه أمرٌ مقطوعٌ به، قال محمَّد بن جرير: "ظنَّ الخبيث أنَّ النَّار خيرٌ مِنَ الطِّين، ولم يعلم أنَّ الفضلَ لمن جعل اللّهُ له الفضلَ، وقد فضَّل الطِّين على النَّار"[4]، وهو ما قالته الحكماء: بأنَّ للطِّين فضلًا على

(1) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنّي للقرآن: 4/373.
(2) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/264، وابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 9/31، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/41.
(3) الأشمونّي، منار الهدى: 2/210.
(4) ابن عادل الدّمشقيّ، اللّباب في علوم الكتاب: 9/32.

النَّار من وجوهٍ، تتعلَّق بالخصائص والمميِّزات الَّتي لكلٍّ منهما، وقد تبيَّن فضلُ الطِّين، وضررُ النَّار، بمجرَّد المقارنةِ العقليَّة البسيطةِ[1]، ويضاف أيضًا: "أنَّ اللَّعين غفل عمَّا خصَّ اللَّهُ به آدمَ مِن خَلْقِه بيده، والنَّفخ فيه مِن روحِه، وجعل استعداده العلميَّ والعمليَّ فوق استعدادِ غيره مِن خَلْقه، ومِن تشريفِه بأمرِ الملائكة بالسُّجود له، وجَعْله بتلك المزايا أفضلَ مِن أولئك الملائكةِ، وهم أفضلُ مِن إبليسَ بعنصرِ الخِلقَةِ وبالطَّاعةِ"[2].

الطِّباق بينَ النَّار والطِّين، وبيانُ أنَّ قياسَ إبليسَ حُجَّةٌ عليه:

عُبِّر بالطِّباقِ بين النَّار والطِّين، في قوله: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾؛ للإشعار بعتوِّ إبليسَ اللَّعينِ وعنادِه، وليكون قياسُه حجَّةً عليه، فأخطأ اللَّعينُ حيث خَصَّ الفضلَ بما مِن جهة المادَّةِ والعنصُرِ، وزلَّ عنه ما مِن جهة الفاعل، مع أنَّه ذَكَره بقولِه: ﴿خَلَقْتَنِي﴾، و﴿وَخَلَقْتَهُۥ﴾[3]، وأشعرَ الكلامُ أنَّ المعنى لا يتمُّ مقصودُه من دون اجتماعِ جملتي العطف؛ لما فيهما من معنى المقايسة.

المعنى لا يتمُّ دون اجتماعِ جملتي العطفِ، وما فيهما من معنى المقايسةِ

(1) ابن عادل الدّمشقيّ، اللّباب في علوم الكتاب: 9/32.
(2) محمّد رضا، تفسير المنار: 8/295.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/216.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»